



# ضيقة المساحة وانحسار الأفق

الإعلام اليمني في عهد الانقلاب والحرب

(سبتمبر 2014-2017)





# ضيق المساحة وانحسار الأفق

الإعلام اليمني في عهد الانقلاب والحرب

(سبتمبر 2014-2017)

وضاح الجليل



- الكتاب: ضيق المساحة وانحسار الأفق  
الإعلام اليمني في عهد الانقلاب والحرب  
(سبتمبر ٢٠١٤-٢٠١٧)  
- وضاح الجليل  
- عدد الصفحات: ٤٣  
- الناشر: منظمة صحفيات بلا قيود



«صحفيات بلا قيود» هي منظمة أهلية غير  
ربحية تنشط في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان  
والحريات العامة، وفي مقدمتها حرية التعبير والصحافة  
والإعلام.  
وتسعى المنظمة إلى توظيف وسائل الإعلام بما في  
ذلك الإعلام الجديد في خدمة قضايا التنمية المجتمعية  
الشاملة، ونشر مبادئ وقيم النزاهة والتسامح.  
وتعمل «صحفيات بلا قيود» على بناء القدرات  
والخبرات التي تساهم في خلق صحفيين وصحفيات  
وناشطين وناشطات أكثر تنوعاً وقدرة على ممارسة  
العمل بكفاءة ونزاهة في الحقول الصحفية والإعلامية  
والحقوقية، وتشجيع التجارب الجديدة في مجالات الإعلام  
الجديد والوثائقيات والإبداع الفردي والجماعي.  
وتدعم المنظمة مسار الإصلاح السياسي والتحول  
الديمقراطي وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد، ومكافحة  
الفساد، ومناهضة السياسات والإجراءات التي تمس  
بالمساواة والاختيار الحر والكرامة الإنسانية.  
والمنظمة حاصلة على ترخيص رقم (١٤٢) العام  
٢٠٠٥ من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل  
باليمن.

## ملخص:

تحوّلت وسائل الإعلام اليمنية الرسمية وغير الرسمية إلى منابر لتصدير موجات عدائية وشحن طائفي ومذهبي، وجبهات صراع أخرى يحقق فيها كل طرف انتصاراته الميدانية، وذلك على حساب قضايا الناس والعامّة، وأصبح الإنسان اليمني ومعاناته مجرد هامش في المواد الإعلامية المنشورة عبر وسائل الإعلام، ولا يتم تناولها بدون استغلال سياسي حاد، وتحميل الخصوم أسبابها وتداعياتها، وتسخيرها لتحقيق أهداف سياسية فقط.

ويعدّ قصور التقييم المهني للأحداث سمة رئيسية للإعلام اليمني، مع غياب استراتيجية ورؤية واضحتين لما بعد الحدث، مع عدم تحفيز الأمل لدى المجتمع، ودفعه باتجاه البحث عن الحلول المجتمعية للمشاكل الآنية، و عوضاً عن ذلك يقدم الإعلام المشاكل والصراعات الحالية على أنها لعبة سياسية، حيث يتعاطى الإعلام مع الأحداث وتداعياتها بشكل دعائي، دون الاعتماد على الوقائع، ولا ينقل صوت الجمهور، ما جعله غير مؤثر

وضعت تطورات الأحداث منذ سبتمبر ٢٠١٤ الإعلام اليمني في خط المواجهة الملتهبة، فبعد نسف كل تراكمات السياسة اليمنية، وضرب مسيرة التغيير اليمنية التي توجتها الثورة الشعبية في العام ٢٠١١م؛ وما نتج عن هذه الأحداث من تشكل سلطة جديدة تُعرف بسلطة الأمر الواقع التي فرضها تسارع التطورات بعد تلك الأحداث لتصبح لاحقاً انقلاباً متكامل الأركان، عمل على استهداف كافة ملامح الحياة السياسية، وتطبيع البلد بطابع الحرب؛ كان الإعلام والصحافة اليمنيان أحد أكثر أوجه الحياة التي تعرضت للاستهداف، وتأثرت بشكل كامل في طبيعتها وبنيتها وأدائها وتأثيرها.

أدى استيلاء الحوثيين على عدد من مؤسسات الإعلام الرسمية من ناحية، إلى انقسام في الإعلام اليمني الرسمي وتوزعه بين سلطتي الانقلاب والشرعية، وساهم هذا في نقل رسائل وخطاب القوى الانقلابية إلى جمهور واسع من اليمنيين، بعد أن كان هذا الخطاب مقتصرًا على أتباع هذه القوى التي حاولت بالسيطرة على الإعلام اليمني السيطرة على عقل الشعب وانتحال الشرعية والمشروعية لتمكين الانقلاب من الترسخ في أذهان اليمنيين كأمر واقع، ولهذا عملت على السيطرة على وسائل الإعلام الأكثر تأثيراً في البداية، كالتلفزيون والإذاعة، أما مؤسسات الصحافة الرسمية فأجلت الاستيلاء عليها لوقت لاحق لضعف تأثيرها على الجماهير، ومن ناحية أخرى؛ أدى قمع الحوثيين لوسائل الإعلام غير الرسمية المحسوبة على خصومهم إلى انحسار فضاء الحرية الإعلامية التي كانت البلد شهدت بعد الثورة الشعبية في ٢٠١١م، ولم يتبق في المشهد سوى إعلام الصوت الواحد الموجه، قبل أن تبدأ وسائل الإعلام بالبحث عن بدائل لها في مناطق خارج سيطرة الانقلاب.

## تمهيد

مثّل استيلاء الحوثيين على السلطة فيما أسموه بـ «ثورة» ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، انقلاباً<sup>(١)</sup> على السلطة التوافقية اليمينية التي اتفق حولها اليمنيون بعد عام كامل من الأحداث والصراعات التي شهدتها البلاد نتيجة خروج اليمنيين في ثورة ١١ فبراير ٢٠١١، وبقدر ما مثّل هذا الاستيلاء على السلطة انقلاباً، فهو مثل من ناحية أخرى تتويجا للثورة المضادة، التي تبناها الرئيس السابق علي عبد الله صالح، والذي أثبتت الكثير من الأحداث والوقائع تحالفه مع الحوثيين، وتهيئة الأوضاع لتنفيذ هذا الانقلاب. والثورة المضادة «هي انقلاب سياسي مضاد للثورة، قهقري نحو الماضي، بقدر ما تكون وتمثل الثورة صعوداً نحو المستقبل، وهكذا»<sup>(٢)</sup>، وبرغم أن صالح حاول مراراً نفي أي تحالف أو علاقه له بالحوثيين؛ إلا أن الحرب التي قادها الطرفان، والتي كان من أبرز نتائجها التدخل العسكري لدول التحالف العربي فيما عُرف بـ «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل»؛ كشفت الكثير من تفاصيل وعناوين التحالف بين الطرفين، وهو التحالف القائم على أسس واعتبارات طائفية ومناطقية وجهوية، بعد أن كانت ثورة فبراير ٢٠١١، مهدت الطريق أمام اليمنيين لاستعادة حقهم في القرار السياسي الذي استحوذ عليه نظام صالح، وحصره في مجموعة تحالفات مناطقية وقبلية وعائلية ومذهبية.

وأدى استيلاء الحوثيين بالتحالف مع صالح إلى نسف كل تراكمات السياسة اليمينية، وإعادة اليمن إلى ما قبل السياسة، حيث أصبح تحالف الحوثي وصالح هو المسيطر على صنع القرار السياسي، وهو الذي يتحكم بإدارة مؤسسات الدولة، وبرغم التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية، برعاية الأمم المتحدة، والذي قضى بتشكيل حكومة جديدة؛ إلا أن جماعة الحوثيين استمرت في توسعاتها متجاوزة هذا الاتفاق، ولم تستطع الحكومة



تنفيذ أية إجراءات، كون جماعة الحوثيين كانت تفرض سيطرتها على كافة المؤسسات، وتؤسس ما عُرف بـ«اللجان الثورية» التي تدير وتشرف على عمل هذه المؤسسات، وتُسيّر كافة معاملاتها، وتُجبرها لصالح الانقلاب، ولجماعة الحوثيين خصوصاً.

وضع الحوثيون رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وعدداً من أعضاء الحكومة تحت الإقامة الجبرية، بعد هجوم على منزل الرئيس ومؤسسة الرئاسة في الـ ١٩ من يناير، احتجاجاً على مسودة الدستور الجديد المزمع تقديمه، وخلال الأيام التالية شهدت العاصمة صنعاء حواراً بين الحوثيين والقوى السياسية من أجل تجاوز الأزمة التي خلفها الانقلاب، وهو الحوار الذي كان الحوثيون يعمدون من خلاله إلى كسب الوقت من أجل تحقيق المزيد من التوسعات وغزو المناطق بحجة مواجهة الإرهاب ومكافحة الفساد، وفي الـ ٦ من فبراير أصدروا ما أسموه بـ«الإعلان الدستوري» الذي تضمن حل البرلمان، وتكليف «اللجنة الثورية» بقيادة محمد علي الحوثي بإدارة مؤسسات الدولة، وأعلنوا عن مشروعهم لتشكيل مجلس وطني من ٥٥١ عضواً، وآخر رئاسي من خمسة أعضاء بقيادة محمد علي الحوثي، وهو الإعلان الذي تم رفضه محلياً ودولياً، واستمر الحوار برعاية الأمم المتحدة، مقابل استمرار الحوثيين في توسعاتهم في مناطق متعددة، وفي الحادي والعشرين من فبراير ٢٠١٥؛ هرب الرئيس هادي من صنعاء التي كان فيها تحت الإقامة الجبرية إلى عدن، وأعلن من هناك إسقاط كافة الإجراءات الحوثية منذ اقتحامهم العاصمة صنعاء، وتسبب هذا الأمر في انهيار المفاوضات، وتوجه الحوثيين بالتحالف مع صالح لإسقاط العاصمة عدن، وهو ما تسبب في تدخل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية عسكرياً، ومن ثم تحول الأحداث إلى حرب مفتوحة بأجنحة مختلفة.

## مقدمة

عند اقتحامهم العاصمة صنعاء؛ استهدف الحوثيون وسائل الإعلام بشكل ممنهج، كان تلفزيون البلاد الرسمي هدفا صريحا وواضحا لنيران مدفعيتهم، ولم يتوقفوا عن قصف مبناه إلا بعد أن اقتحموه وطرّدوا العاملين فيه، وبعد ذلك بيوم واحد فقط سيطروا على مدينة صنعاء العاصمة السياسية للبلاد بالتعاون مع قادة عسكريين وأمنيين موالين للرئيس السابق علي عبد الله صالح، ومنذ اليوم الأول لهم في العاصمة توجهوا إلى الاعتداء على وسائل الإعلام واقتحامها وإغلاقها، وتجسير العامة والرسمية منها لخدمة انقلابهم.

ومع كل تطور للأزمة التي تسبب بها الانقلاب كانت ميليشيات الانقلابيين تبدأ فصلا جديدا من الانتهاكات بحق جميع المناوئين لانقلابهم، وضمن ذلك يأتي الصحفيون والإعلاميون ووسائل الإعلام، لدرجة أن منظمة «مراسلون بلا حدود»، قالت إن خطف الصحفيين في اليمن أضحى أمرا شائعا منذ أن تمكنت مليشيا الحوثيين من السيطرة على العاصمة في ٢٠١٤.

وأشارت إلى أنه بعد مرور عام من سقوط العاصمة بيد المليشيا، أصبح المشهد الإعلامي في صنعاء يقتصر بشكل حصري على الصحفيين المؤيدين للحوثيين. وصنفت المنظمة مليشيا الحوثيين كثاني أكبر جماعة تحتجز الصحفيين في العالم بعد تنظيم داعش، تليها جبهة النصرة وتنظيم القاعدة.

وتنوعت وسائل الانتهاكات ضد الصحفيين والإعلاميين؛ من إغلاق مقرات وسائل الإعلام ومكاتب القنوات الفضائية الخارجية ونهب محتوياتها، ومنعها من العمل واختطاف الصحفيين وإخفائهم، إلى منع وحجب المواقع الإلكترونية، ومنع تصفحها، وقتل الصحفيين والمصورين بنيران القناصة، وحتى إصدار أحكام الإعدام بحقهم عبر محاكم تابعة للانقلاب.

## السيطرة على التلفزيون والإذاعة الرسميين

ينتج الانقلاب بالضرورة سلطة تعتاش على فرض الطاعة وإخضاع الجماهير، ورفض الاختلاف أو المعارضة، والتعامل معها بمنطق العنف والقمع، واحتكار مختلف وسائل إنتاج المعرفة وتدفع المعلومات، من أجل «فرض قيم الطاعة التي تحول الفرد إلى رد فعل للمجتمع من حوله، وتنطمس لديه قيم الإبداع والتغيير والقدرة على صناعة الحدث»<sup>(٣)</sup>.

كان الحوثيون يمتلكون قبل الانقلاب وسائل إعلامهم الخاصة، ومن بينها قناة «المسيرة» الفضائية التي تنطق باسمهم صراحة، وقناة أخرى تنقل خطابهم بشكل موارب، إضافة إلى صحف ومجلات وإذاعة، إلا أن وسائل الإعلام تلك كانت موجهة بالطبع إلى أتباعهم وأنصارهم، ولا يتجاوز تأثيرها خارج هذه الدائرة كثيراً، وكأي انقلاب؛ سعى الحوثيون إلى إنتاج خطاب نمطي يحتوي كل عمليات التفكير ضمن فضائه، ولأن السيطرة على إعلام الخصوم السياسيين والمناوئين غير ممكن لحساسية الموقف؛ فإن السيطرة على إعلام الدولة تبدو المهمة الأولى الأكثر إلحاحاً، في حين يتم التعامل مع إعلام الخصوم بالقمع والإسكات أو إجباره على المهادنة والنفاق، ف«حينما تسيطر على الميديا، وتعكس المؤسسة التعليمية والأكاديمية آراء النخبة؛ يمكن حينئذٍ أن تمرر رسائلك»<sup>(٤)</sup>.

وضع الحوثيون مؤسسات الإعلام الرسمية نصب أعينهم، ولدى اقتحامهم العاصمة صنعاء، سيطروا على مبنى التلفزيون اليمني الذي يضم ثلاث قنوات رسمية هي «قناة اليمن الفضائية» وقناة «سبأ»، وقناة «الإيمان»<sup>(٥)</sup>، وأوقفوا بثه قبل يوم واحد من السيطرة على العاصمة، وشهدت عملية السيطرة على التلفزيون أعمالاً عسكرية بدأت منذ اليوم الأول للمواجهات التي مهدت لإسقاط العاصمة،

وتعرض التلفزيون لقصف مدفعي من مقاتلي جماعة الحوثيين وسط الاشتباكات التي دارت بينهم وبضع وحدات من قوات الجيش، ما أدى إلى توقف بث التلفزيون الرسمي عدة أيام، وهي المرة الأولى التي يتعرض لها التلفزيون لمثل هذه الأحداث منذ تأسيسه في ٢٤/٩/١٩٧٥م<sup>(٦)</sup> قبل أن يعاود بثه من جديد بعد إتمام سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، وبدء إنشائهم لما يُسمى بـ«اللجان الثورية»، وهي مليشيات مسلحة تدير وتراقب عمل الهيئات والمؤسسات الحكومية وتجيرها لصالحهم، بينما تمت السيطرة على وزارة الإعلام والإذاعة بسهولة بمجرد السيطرة على العاصمة، وترافقت هذه العملية مع السيطرة على المؤسسات السيادية كالبنك المركزي ووزارة الدفاع وهيئة رئاسة الأركان ومبنى رئاسة الحكومة.

## انقسام الإعلام اليمني الرسمي

حوّل الحوثيون وحليفهم صالح مؤسسات الإعلام الرسمية التي سيطروا عليها إلى جزء من منظومة الدعاية والتروبيج لأهدافهم وخططهم، والتحريض على كافة الأطراف والجهات والفئات والمناطق التي تقاوم توسعهم الميليشاوي، وفي المقابل انحازت وسائل الإعلام الرسمية في المدن التي لم يكن الانقلاب قد وصلها إلى الشرعية، غير أنها توقفت عن الصدور أو البث بمجرد بدء المواجهات وسيطرة الميليشيات على تلك المدن، وهو الأمر الذي اضطر السلطات الشرعية اليمنية إلى افتتاح قنوات وإذاعات في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية التي مثلت مقراً مؤقتاً للحكومة وعددٍ من الهيئات الرسمية بسبب الانقلاب والحرب.

لم يكتفِ الحوثيون بالسيطرة على الإعلام الرسمي المرئي والمسموع، إلا أنهم لم يسارعوا للسيطرة على وسائل الإعلام المقروءة بنفس السرعة التي سيطروا بها على الإذاعة والتلفزيون ووزارة الإعلام، تمّ تأجيل الاستيلاء على مؤسسة الثورة للطباعة والنشر، إلى ما بعد السيطرة على العاصمة بـ ٣ أشهر، وهي التي تصدر عنها عدد من المطبوعات، على رأسها صحيفة «الثورة» اليومية، وهي الصحيفة الرسمية الأكثر انتشاراً، وتعدّ لسان حال الدولة، باعتبارها الصحيفة الرسمية الأولى، والتي تأسست عقب قيام النظام الجمهوري في العام ١٩٦٢ مباشرة، وأصبحت المعبرة عنه، والناطق الرسمي باسمه، وتطورت خلال العقود الخمسة من عمر هذا النظام، قبل أن تتحول إلى مؤسسة تابعة لوكالة سبأ اليمنية للأخبار في العام ١٩٧٥، ثم مؤسسة مستقلة في العام ١٩٩٠.<sup>(٧)</sup>

وحيث أنه «كان-ولا يزال- احتكار السلطة السياسية لوسائل الإعلام

وفرض هيمنتها الكاملة على الوسائط الإعلامية المختلفة، أداة رئيسية في الترويج للسياسات الرسمية، ومهاجمة الخصوم السياسيين وتشويه صورتهم، وتعبئة وتوجيه الرأي العام وحشده في خدمة أهداف القابضين على السلطة في هذا البلد أو ذلك»<sup>(٨)</sup>؛ فإن جماعة الحوثي سيطرت على وسائل الإعلام الرسمية المرئية والمسموعة بسرعة قياسية، وبدأت نقل رسائلها، التي كانت محصورة على وسائل الإعلام التابعة لها، وبالتالي لا يتلقاها سوى جمهور محدود هم أنصار الجماعة والانقلاب؛ إلى وسائل الإعلام الرسمية لتصبح أكثر انتشاراً، وتصل إلى جمهور أوسع من اليمنيين الذين بدأوا بمعاناة خطاب جديد يصف مختلف القوى السياسية بأوصاف جديدة على المجتمع اليمني مثل «الدواعش، التكفيريين»، وأوصاف أخرى كانت تستخدم في خطاب إدارة نظام صالح قبل ثورة فبراير ٢٠١١ مثل «الإرهابيين، العملاء، الخونة».

وتحت مبرر مكافحة الفساد؛ تمّ اقتحام مؤسسة الثورة بقوة تابعة للحوثيين يقودها اثنان من الصحفيين المنتمين إلى المؤسسة، يدينان بالولاء لجماعة الحوثي، وأصدرت وزيرة الإعلام في حكومة الكفاءات نادية السقاف قراراً بوقف إصدار أي عدد من الصحيفة حتى إشعار آخر<sup>(٩)</sup>، بعد اضطرار رئيس المؤسسة ورئيس تحرير الصحيفة إلى تقديم استقالته، إلا أن القوة التي سيطرت على المؤسسة استمرت بإصدار الصحيفة وواصلت إصدار الصحيفة، وتجيير مضمونها لصالح السلطة الجديدة الصاعدة، وهو ذات الأمر الذي حدث لوكالة الأنباء الرسمية «سبأ».

يوصف الاستيلاء على وسائل الإعلام بأنه «السيطرة على عقل الشعب، وبالتالي تحقق انتحال الشرعية، وافتعال المشروعية لعملية الاستيلاء على السلطة»<sup>(١٠)</sup>، فالسيطرة على التلفزيون الرسمي للدولة، تعطي انطباعاً بأن الانقلاب يحكم سيطرته على مقاليد الحكم، بالإضافة إلى دور التلفزيون في أنه يستطيع أن يصل لكل الجماهير في أي مكان؛ لأنه رمز للدولة وناقل مهم

لرسائلها<sup>(١١)</sup>، فالإذاعة والتلفزيون «كمرز لإثبات السيطرة على الدولة نفسها، واحتكار السلطة بقطع أي صوت آخر، من خلال الإعلام أهم أدواتها ووسائل التعبير عنها<sup>(١٢)</sup>، ف«عندما يسيطر الانقلاب العسكري على التلفزيون الرسمي للدولة فهذا يعطي انطباعاً بأن الانقلاب يحكم سيطرته على مقاليد الحكم، بالإضافة إلى دور التلفزيون في أنه يستطيع أن يصل لكل الجماهير في أي مكان»<sup>(١٣)</sup>.

كان استيلاء الحوثيين على مؤسسات الإعلام المسموعة والمرئية الرسمية يمثل أولوية، للسيطرة على صوت الدولة الجمهورية التي تواجه أشرس هجمة في تاريخها، ما يصنع فجوة بين هذه الدولة والشعب الذي تمثل بالنسبة له الأمل في الحماية الكاملة من الاستعباد وانتهاك حقوقه، وباستيلائهم المباشر على هذه المؤسسات؛ سيطر الحوثيون على هذا الصوت، وحولوه إلى صوت ناطق بمشروعهم، أما مؤسسات الإعلام المقروءة؛ فإن تأثيرها المحدود لم يوفر أولوية للاستيلاء المباشر عليها، لكنها كانت هدفاً هي الأخرى للانقلابيين، وقد سيطروا عليها لاحقاً لتلحق بزميلاتها، التلفزيون والإذاعة.

أدى استيلاء الحوثيين على السلطة إلى حدوث انقسام في الإعلام اليمني، و«مع بدء الحرب في اليمن اتسعت ظاهرة الاستقطاب في وسائل الاعلام لتنقسم إلى فريقين أحدهما مؤيد للحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، برئاسة الرئيس عبده ربه منصور هادي، والآخر يتبع جماعة الحوثي والرئيس السابق علي صالح<sup>(١٤)</sup>، تَمَثَّل الإعلام المؤيد للسلطة الجديدة في مؤسسات الإعلام الرسمية التي سيطروا عليها، إضافة إلى وسائل الإعلام التابعة لقطبي الانقلاب، الحوثي وحزب الرئيس السابق علي عبد الله صالح وجهات أخرى موالية لهما، وفي مواجهة ذلك كان هنالك إعلام موالٍ ومساند للسلطات الشرعية ويتمثل بالمؤسسات الرسمية التي لم تصل إليها أيدي الانقلابيين، وإعلام الأحزاب والقوى السياسية التي رفضت الانقلاب، وبعض مؤسسات الإعلام

المملوكة للأفراد، «وسعت الأطراف المنخرطة في الصراع إلى توظيف إعلامها لخدمة سياساتها والمساهمة في تشكيل رأي عام يسمح بتمرير خططها وأهدافها واستقطاب مريدين لتوجهاتها العسكرية والسياسية»<sup>(١٥)</sup>، بينما وقفت وسائل إعلام أخرى على الحياد بين الطرفين، ولم تنحز علانية إلى هذا الطرف أو ذلك؛ إلا أن رسائل ومضامين تلك الوسائل الإعلامية كانت تنحاز لهذا الطرف أو ذاك، وجاءت انطلاقاً من المقاومة الشعبية والتدخل العسكري لدول التحالف العربي فيما عُرف بـ«عاصفة الحزم»؛ ليكشف عن التحيزات الحقيقية لهذه الوسائل، إلا أن بعضها بقيت على حيادها إلى درجة أنها لم تعمل على تغطية أحداث الحرب.<sup>(١٦)</sup>

تجلى الانقسام في الإعلام اليمني الرسمي في ظهور قناتين تحملان الاسم نفسه، إحداهما تنحاز إلى الانقلابيين وأصبحت ناطقة باسمهم بينما احتفظت الأخرى بولائها للشرعية، تحملان اسم وشعار «قناة اليمن»، وهي القناة الرئيسية للمؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون المملوكة للدولة، تبث الأولى من العاصمة صنعاء وتتحدث باسم اللجنة الثورية العليا التابعة للانقلابيين، في حين تدعم الأخرى الرئيس هادي المقيم هو وحكومته حالياً في المملكة العربية السعودية.

وهناك أيضاً موقعان على شبكة الإنترنت يزعم كلاهما أنهما لوكالة الأنباء الرسمية (سبأ).

وبغض النظر عن تلك التغييرات في السياسة التحريرية، ظلت برامج القناة، السياسية والترفيهية، كما هي إلى أن بدأت الضربات العسكرية للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في مارس ٢٠١٥.

وتبث القناة نشراتها الإخبارية في التوقيتات المعتادة في الساعة العاشرة صباحاً والواحدة بعد الظهر بتوقيت غرينتش، وتبدأ نشراتها بنفس العناوين



والموسيقى المصاحبة التي تصدر من صنعاء رغم أن مذيعة واحدا هو من يقرأ النشرات بدلا من اثنين، وتتصدر عادة أنشطة الرئيس هادي في الرياض مواضيع النشرة.

وتبث القناة الجديدة أيضا برنامج «شؤون البلد» والذي يناقش الأحداث الجارية، وكان يبث من قناة صنعاء حتى وقت قريب. وتبدو وجوه بعض المذيعين في البرنامج مألوفة حيث كانوا يعملون في التلفزيون الرسمي. وفي ما بدا أنه رد فعل على نهج القناة الموازية، استأنفت القناة التي تبث من صنعاء نشرة أخبار الساعة الواحدة ظهراً بتوقيت غرينتش وبنفس الترتيب لكن بمذيعين اثنين.

ومنذ أول يوم، كان شريط الأخبار في القناة الموالية للرئيس هادي يُظهر الكتابة باللون الأبيض على خلفية زرقاء، بينما استخدمت القناة التي يسيطر عليها الحوثيون شريط أخبار يُظهر الكتابة باللون الأزرق على خلفية بيضاء، ويبدو عليه التوقيت أيضا.

وتتمتع القناة الموالية لهادي بميزة واحدة بالمقارنة بمنافستها في صنعاء، وهي أنها حازت على ترددات على قمريين اصطناعيين من أعلى الأقمار مشاهدة في المنطقة وهما عربسات بدر ٤ ويوتلسات.<sup>(١٧)</sup>

استمرت قناة وإذاعة «عدن» الموالتين للشرعية في العمل في عدن حتى اقتحام المدينة من قبل الانقلابيين، قبل أن تتوقفا، وتعاود القناة من إعادة البث من العاصمة السعودية الرياض، وبرغم أنه تم تحرير مدينة عدن بعد ثلاثة أشهر من اقتحامها؛ إلا أن السلطات الإعلامية لم تتمكن من إعادة بث القناة أو الإذاعة من هناك.

وفي حين تمكنت السلطات الإعلامية العسكرية في مأرب من إصدار صحيفة

«٢٦ سبتمبر» التابعة لدائرة التوجيه المعنوي في وزارة الدفاع؛ ما تزال صحيفة الثورة واقعة تحت سيطرة الانقلابيين في صنعاء، بينما لم تتمكن وزارة الإعلام من إعادة إصدار صحيفة «١٤ أكتوبر» في عدن إلا لفترة ستة أشهر<sup>(١٨)</sup>، أما صحيفة «الجمهورية» التي كانت تصدر عن مؤسسة الجمهورية للطباعة والنشر في تعز؛ فما تزال متوقفة منذ بدء المواجهات المسلحة في المدينة، إلا أن خدمة الرسائل الإخبارية «SMS» التابعة للصحيفة مستمرة في العمل، وتعمل على نقل أخبار السلطات الانقلابية إلى المشتركين.

## تجسير الإعلام الرسمي لخدمة الانقلاب والطائفية

يستخدم الحوثيون مسمى «ثورة ٢١ سبتمبر» لتعريف اقتحامهم العاصمة صنعاء وبدء السيطرة على مؤسسات الدولة، وهي «الثورة» التي اختلقت أغراضها ومسبباتها حسب الروايات الحوثية نفسها، فهي من ناحية كانت استعادة لثورة فبراير ٢٠١١، إلا أنه لم يتم التركيز على هذا الهدف بشكل كافٍ، وذلك بسبب تحالف الحوثيين مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح في تنفيذ هذا الانقلاب، حيث لا يعترف صالح بثورة فبراير كونها قامت ضد نظام حكمه، وهذا الانقلاب جاء في البداية لخدمة الثورة المضادة التي يقودها صالح، ف«الثورة»، والثورة المضادة في منطقتنا العربية، وفي بلادنا -اليمن- لها خصوصية، وعمومية، خصوصية ذاتية وموضوعية كما لها خصوصية سياسية وطبقية واقتصادية، وتاريخية، تجتمع وتتوحد في اطار تشكيلة اقتصادية/اجتماعية، انتاجية، متداخلة، تجتمع في نطاقها -داخلها- اكثر من نمط اقتصادي/انتاجي، اجتماعي<sup>(١٩)</sup>، وبالتالي كان من الضروري أن يتم استخدام هذا الهدف في الخطاب الحوثي في بدايات الانقلاب، لكن هذا الخطاب ركز وبشكل أكبر على هدفين آخرين، مكافحة الفساد، ومحاربة الإرهاب، وما يتبع ذلك من تسميات وصفات تم إلصاقها بخصوم الانقلابيين مثل «الدواعش، التكفيريين، العملاء، الخونة، المرتزقة».

بدأت قنوات الإعلام الرسمي التي سيطر عليها الانقلابيون في استضافة الإعلاميين والكتاب من المؤيدين للانقلاب، واستخدم هؤلاء كما لاحظ خبراء ومحللو الإعلام كلمات محددة ومقصودة بالاستفادة من خطابات زعيم جماعة الحوثي الذي يردد دائماً كلمات مثل «الدواعش، التكفيريين، الإرهابيين»، وكان ما تم تقديمه في تلك القنوات من برامج حوارية يخدم خطاب الحوثي وتوجهه، و«أثر ذلك على بعض العامة من الجمهور اليمني، باعتبار الإعلام

الرسمي هو بعض مصادره الأساسية، وانجرف بعضهم لتصديق ما يُبث وينشر وهذا جعل مقاومة الانقلاب محل شك، خاصة واستمر إدارة هذه الوسائل بشكل متطرف لصالح الانقلاب خلال فترة زمنية ليست بالقصيرة»<sup>(٢٠)</sup>، حيث تم تصوير مختلف معارضي الانقلاب كخطر على المجتمع اليمني، وأن الانقلاب يُمثل خلاصة «ثورة» اليمنيين ورفضهم للفساد والإرهاب والتدخل الخارجي، كما تم الترويج للتدخل الإيراني بزعم تقديم إيران مساعدات اقتصادية وعينية لليمن، في حين كانت كافة التقارير والمؤشرات تؤكد أن إيران تقدم فقط دعماً سياسياً وعسكرياً للانقلاب.

توسع الحوثيون تحت شعار محاربة الإرهاب، ومكافحة الفساد، وبهذين المبررين كانت وسائل الإعلام هدفاً للتوسعات الحوثية هي الأخرى، فالرسمية منها تم السيطرة عليها بحجة مكافحة الفساد، أما المستقلة والحزبية والتابعة لأطراف سياسية وجماعات أخرى، فكانت مبررات إيقافها وقمعها تتم بادعاء مساندتها للإرهاب.

لم يكن ممكناً لمليشيا الحوثي أن تحقق هذا التوسع، ومن ثم تنفيذ الانقلاب؛ إلا بافتراض أعداء يتم إخافة أتباعها وأنصارها والجمهور المستهدف منهم، ولم يقتصر الأمر على إخافة الأنصار والأتباع، بل تعداه إلى حشدهم للقتال على خلفيات عصبوية طائفية ومناطقية، وزعم مناهضة الإجراءات الحكومية برفع الدعم عن بعض المواد الأساسية، وتحقيق لهم من ذلك أمرين؛ التأييد بين قطاعات شعبية وفئات مجتمعية، وإقناعهم لاحقاً بأن الإجراءات القمعية بحق الإعلام والإعلاميين والناشطين ضرورية من أجل حمايتهم وتحقيق مصالحهم المتمثلة في وقف الإجراءات الاقتصادية التي كانت الحكومة قررت تنفيذها قبل الانقلاب، ف«في كل صراع أهلي يتم استدعاء الموروث العقائدي، وروابط المجتمع السابقة على الدولة الوطنية؛ لخلق عصبية تمكن الأطراف المتحاربة من امتلاك الشرعية لمحاربة الآخر/ العدو».<sup>(٢١)</sup>

أسهم الإعلام الرسمي الواقع في قبضة الحوثيين بشكل مباشر في تسويق الخطاب الطائفي والمناطقى الذي يتبناه تحالف ميليشيا الحوثي وصالح، وتصوير كافة خصومهم بهيئات تدفع إلى الاحتشاد خلف الشعارات التي يتم من خلالها التوسع وغزو المناطق، وحاول موجهو هذا الإعلام التذكي بسبب حساسية موقف الحوثيين أمام المجتمع اليمني، ووجود انقسام مجتمعي تسبب به انقلابهم، فلجأوا إلى إعادة إنتاج خطاب مغلف بشعارات وطنية زائفة، وتحويل الحرب بين الانقلاب من ناحية؛ والمقاومة الشعبية والشرعية اليمنية والتحالف العربي من ناحية ثانية؛ إلى منتج طائفي ومناطقى عصبوي يتم تسويقه بين مواطني المناطق التي تمثل حاضنة شعبية لميليشيا الحوثي، وفي هذه المناطق يتم الحشد وإنشاء المعسكرات وتقديم المحاضرات وتوجيه المقاتلين بخطاب مناطقي وطائفي صريح، لا يجد أمامه ناقد أو معترض<sup>(٢٢)</sup>، ففي هذا الشحن الطائفي «لا يغدو النقد مهماً، أو مطلوباً، ولا مؤثراً في إطار حرب أبطالها ملائكة منزّهون، من وجهة نظرهم، والآخر هو الشيطان الذي يجب القضاء عليه بشتى السبل، ولو عبر الإبادة»<sup>(٢٣)</sup>.

يغلب الصراع على تاريخ اليمن، وهو في الغالب صراع سياسي من أجل السيطرة، وبرغم أن هذا الصراع اتخذ طابعاً طائفيّاً في العصور الوسطى بعد انقسام البلد بين مذهبيين إسلاميين «الشافعي والزيدي»؛ إلا أن التاريخ الحديث تنزّه عن هذا الطابع؛ ولم تعد الطائفية تعمل إلا في إطار جماعات قليلة، وفي خطاب محدود التأثير.

استطاع الحوثيون استخدام النكهة الطائفية في تنفيذ حربهم وانقلابهم وتوسعاتهم في اليمن، مستعدين بذلك إرثاً قديماً كانت البلد قد تجاوزته منذ فترة طويلة؛ حتى أنه اختفى من الذاكرة الشعبية الجمعية لليمنيين، وساهمت ثورة سبتمبر ١٩٦٢ في إسقاط الذهنية الطائفية وإزاحتها لصالح المواطنة والعدالة، وبرغم أن هذه الثورة لم تحقق كامل أهدافها، وسقطت بيد نظام حكم

استبدادي عصبوي؛ إلا أنها كانت قد مكّنت اليمينيين من الوعي بالعصر وقيم العدالة والحرية والمواطنة، وهي القيم التي بذل الحوثيون جهداً لإزاحتها من الوعي الجمعي، وتعمدوا استهداف روح الهوية اليمينية، ومبادئ الجمهورية، وفي هذا الشأن لجأوا إلى هدم دور العبادة التابعة لمخالفهم المذهبيين في أغلب المناطق التي توسعوا فيها، وتعمدوا إقصاء القائمين على المساجد والجوامع ودور التعليم، وفرضوا أنصارهم على هذه المرافق، وفي أحسن الأحوال جاءوا بمواليين لهم من المذاهب الأخرى لإدارة هذه المرافق، ولم يكن الإعلام الحوثي أو المؤسسات الإعلامية الرسمية التي سيطر عليها الحوثيون بعيدة عن الممارسات الطائفية.

قدّمت البعثة اليمينية الدائمة لدى الأمم المتحدة في أغسطس ٢٠١٥ تقريراً حول الجرائم التي ارتكبتها الإعلام التابع لميليشيات الحوثي والرئيس السابق علي عبدالله صالح، واتهمته بشن حملة بهدف تعميق الفتنة الطائفية في البلاد بالتحريض على أساس مذهبي ضد الأهالي، وحملت وزارة حقوق الإنسان الميليشيا الانقلابية المسؤولية التاريخية لما ستتسبب فيه التعبئة والتحشيد المناطقي والمذهبي في تمزيق ما تبقى من لحمة النسيج الاجتماعي في اليمن والذي تعايش فيه الجميع بمختلف انتماءاتهم ومذاهبهم الدينية على مر التاريخ.<sup>(٢٤)</sup>، إلا أن هذا التقرير جاء متأخراً كثيراً، حيث كان الحوثيون قد مارسوا الطائفية من خلال إعلامهم منذ بدء توسعاتهم التي ترافقت مع امتلاكهم وسائل إعلام جماهيرية (قنوات فضائية وإذاعات وصحف ومجلات). كانت هذه الأدوات الإعلامية للحوثيين الإعلامية، إلى جانب وسائل إعلام الرئيس السابق صالح، تصف المشهد في عمران قبيل سقوطها في أيدي الحوثيين في الـ ٨ من يوليو الماضي، بأنها حرب بين أهالي عمران، وبين من يسمونهم «التكفيريين»، في إشارة إلى رجال القبائل الذين يساندون الجيش في حربه ضد الحوثيين.<sup>(٢٥)</sup>

لجأ الإعلام الحوثي والإعلام الواقع تحت سيطرة هذه الجماعة إلى تسويق

زعيم الجماعة بمنحه صفات القداسة الدينية والاصطفاء الإلهي كأحد أعمدة الدين.

حمل العدد الصادر في ٨ من ديسمبر ٢٠١٦ من جريدة «٢٦ سبتمبر» الصادرة عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، والتي يسيطر عليها الانقلابيون؛ حمل إشارات وعبارات واضحة إلى صفة القداسة التي منحها الحوثيون لقائدهم عبد الملك الحوثي، ووضعه في منزلة واحدة مع نبي المسلمين، وتحولت وسائل الإعلام الرسمية تحت سيطرة الانقلابيين إلى منبر يصدر موجات عدائية وشحن طائفي ومذهبي، بالاعتماد على ترسيخ الشعور بالظلمية لدى الأتباع، واستخدام رموز تاريخية كعلامات للانتماء الطائفي، واحتلت صور ومقولات قائد الميليشيا صدر الصفحات الأولى، مع إضفاء طابع القداسة عليها، وهو ما ظهر كفسر وتطويع للإرث الوطني والشعبي لصالح شعارات وأهداف الميليشيا.

يصف الحوثيون أنفسهم عبر وسائل إعلامهم بـ «جند الله وحزب الله وأنصار الله»<sup>(٢٦)</sup>، حيث «حربهم تتم بتأييد من الله»<sup>(٢٧)</sup> «الذي يمددهم بعوامل الصمود ويأتيهم بالمدد والقوة»<sup>(٢٨)</sup>، فيجردون خصومهم «من الارتباط بالله، ويصنفه في خانة أعداء الله الذين ظلموا رسوله وأهل بيته الطيبين الطاهرين»<sup>(٢٩)</sup>، ويصورون «صمودهم» «على أنه نوع من المعجزات الإلهية التي «تثبّت قلوب المجاهدين»<sup>(٣٠)</sup>، وتجعلهم على «يقين من النصر المبين»<sup>(٣١)</sup>، حسب مفهوم هذه الحركة الأصولية لمصطلحات الحرب والنصر والجهاد.<sup>(٣٢)</sup>

ويكتظ الخطاب الإعلامي الحوثي «بمفردات مثل «الظلمة»، «الأمويون الجدد»، «التيار العثماني» (نسبة للخليفة الراشد عثمان بن عفان)، «النواصب»، «الإعلام الأموي»، «إعلام المنافقين»، «اليزيديون» والتي تنفتح على إحياءات خاصة ضمن نسقية الخطاب الشيعي بشكل عام، إذ إن هذا الخطاب قائم على أساس «المظلومية التاريخية» لآل البيت»<sup>(٣٣)</sup>.

وطغى اللون الأخضر الفاقع، الذي تستخدمه الجماعة في تلوين الشوارع والمؤسسات العامة في مناسباتها الدينية؛ على ألوان هذه الصحف، واحتل المساحات التي كانت مخصصة لأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

أطلق الحوثيون صفة «الإعلام الحربي» على إعلامهم الدعائي في الحرب، وهي صفة تطلق على إعلام الميليشيات والجماعات، على النقيض من الإعلام الرسمي الذي يسمى بالإعلام العسكري ويكشف، وبشكل واضح، عن تمثيل هذا الإعلام لجماعة منتقاة موجه إليها، ويخاطب أفرادها لحشدهم وتجميعهم خلف شعارات لا وطنية، و«يوشي بأن ثمة صلة قوية للإعلام بالحرب واشتداد المعارك وتغطيتها من ميادين الجبهات، وهو مصطلح يشد انتباه المشاهد أو المستمع كثيراً نحو المادة المعروضة على الشاشة أو المذيع».<sup>(٣٤)</sup>

حوّل الانقلابيون الإعلام إلى جبهة أخرى يحققون فيها انتصارات مزعومة، أو يعوّضون خسائرهم المتلاحقة، فبرغم انحسار سيطرتهم في مناطق ومحافظات واسعة، واقترب القوات الحكومية من العاصمة صنعاء، استمروا في زعم تحقيق تقدّم داخل الأراضي السعودية، واختراع روايات وحكايات مثيرة للسخرية، وهذا يقع ضمن إغواء الأتباع والأنصار، فمثل هذه الأكاذيب تصبح «إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها إبقاء القطيع الضال بعيداً عن أن يلفت انتباهه لما يحدث فعلاً حوله»<sup>(٣٥)</sup>، بيد أن أكاذيب هذا الإعلام بلغت حدّ ترديد أسماء فنانيين عرب وعالميين في تلك الروايات باعتبارهم «مرتزقة»، شاركوا في عمليات التحالف العربي داخل اليمن، إضافة إلى مشاركة شركات أمنية عالمية مثل «بلاك ووتر»، واستعانة التحالف بخبراء عسكريين من إسرائيل، وظل هذا الإعلام يتحدث بما يشبه الكوميديا عن خسائر كبيرة وبأرقام مهولة تلحقها عمليات ميليشياته وصواريخه بقوات التحالف.



## الشرعية: خطاب منقوص وطائفية مضادة

تمتلك الحكومة الشرعية تحت إدارتها ثلاث قنوات فضائية: «اليمن، عدن، الشرعية»، وسبع إذاعات هي: «صنعاء - مارب - المكلا - شبوة - مارب - تعز - سقطرى»، وصحيفتين «١٤ أكتوبر - ٢٦ سبتمبر»، ووكالة «سبأ» للأنباء التي يقتصر نشاطها على موقعها الإلكتروني فقط، وتعاني هذه الوسائل من نقص في الكادر الميداني، وشحة الميزانية التشغيلية الكافية.<sup>(٣٦)</sup>

ظهر الإعلام الرسمي المؤيد للشرعية بخطاب منقوص، وانجرّ إلى مواجهة الخطاب الطائفي للانقلابيين بخطاب مماثل، وبرغم التضخم الإداري في وزارة الإعلام<sup>(٣٧)</sup>؛ إلا أن وسائل الإعلام الرسمية إما متوقفة عن العمل، أو عديمة التأثير، ما يتسبب في «غياب وسائل تطبيع الحياة»، «خصوصاً مع استمرار عمل أغلب وسائل الإعلام (الحكومية) التي سيطر عليها الحوثيون؛ وباتت أداة من أدوات الحرب بيد هذه المليشيات».<sup>(٣٨)</sup>

يرى خبراء إعلاميون أن «الإعلام اليمني عموماً أثبت خلال هذه المرحلة أنه إعلام قاصر في نظراته الإعلامية وتقييمه للأحداث، ولا توجد لديه استراتيجية ورؤية واضحة لما بعد الحدث، ولو من باب إنكفاء الأمل لدى المجتمع بغد أفضل. وأنه كرس الصراع الحاصل والانقسام وتعامل مع الوضع العام على أنه لعبة سياسية».<sup>(٣٩)</sup>

ونظراً للافتقار إلى مراجع حول أداء ومهنية الإعلام اليمني الرسمي الذي تديره الشرعية؛ لجأنا إلى استقصاء آراء خبراء وباحثين إعلاميين؛ إلا أن النتيجة كانت سلبية، فغالبيتهم من تم سؤالهم أفادوا أنهم لا يتابعون هذه الوسائل الإعلامية، ولا يجدون فيها ما يسترعي الانتباه أو يستدعي المتابعة، واضطرونا إلى التوجه إلى عددٍ من القائمين على هذه المؤسسات والعاملين فيها لسؤالهم حول خبرتهم وتجربتهم؛ غير أن المسؤولين وأصحاب المناصب رفضوا الإجابة أو تجاهلوا الأسئلة، ولم نحصل سوى على إجابات

من الإعلاميين العاملين في هذه الوسائل.

تجاهلت القنوات الرسمية الموالية للشرعية التراث الوطني للإعلام اليمني بما يحتويه من مواد إعلامية وفنية صُنعت خلال العقود الماضية لترسيخ الجمهورية والثورة وقيمتها، وفي حين كان يفترض أن يتم إشهار هذا التراث في مواجهة الهجمة الانقلابية التي حاولت طمس الهوية الوطنية التي عملت ثورة ٢٦ سبتمبر على تأسيسها على مدى أكثر من خمسين عاماً، لجأ القائمون على القنوات الرسمية إلى إعداد وصياغة مواد فنية مرتجلة ومدنية فنياً، وتتسم بالسطحية، وتتورط في تقديم خطاب لا وطني تشوبه مصطلحات وألفاظ طائفية ومناطقية في مواجهة طائفية ومناطقية الانقلابيين.<sup>(٤٠)</sup>

استهدف الانقلابيون ثورة الـ٢٦ من سبتمبر وقيمتها الجمهورية، وفي مواجهة ذلك لم يتم استدعاء تراث الجمهورية والثورة، و«حين اندلعت الحرب تم مصادرة وسائل الإعلام لصالح الانقلاب، وإلغاء أي رأي يخالف رأيهم فيما يخدم هدفهم في الاستيلاء على السلطة، وفي المقابل ارتبك الطرف الموالي للشرعية، وأصبح يدير الإعلام بشكل دعائي، دون التركيز على الحقائق مما أثر على عدم فاعليته في الجمهور»<sup>(٤١)</sup>، وحيث أن «وسائل الإعلام الرسمي تعاني من حالة انهيار مؤسسي وإفلاس، وتتجه إلى الاختفاء منذ الانقلاب وحتى الآن»<sup>(٤٢)</sup>؛ فإن ذلك ساهم في جعله «ضعيفاً وغير مؤثر، فهو يفتقر للإمكانيات الأساسية فنياً وبشرياً وإدارياً، وعزز من ضعفه التضخم الإداري على حساب الجانب الإبداعي».<sup>(٤٣)</sup>

ويشير عدد من المنتسبين إلى وسائل الإعلام الرسمية إلى وقائع فساد كبيرة، حيث يتم إعداد مواد مرتجلة ومدنية فنياً وإبداعياً، وتتضمن مديحاً وإطراء لعدد من القادة والمسؤولين في الحكومة الشرعية وجيشها، مقابل مبالغ مالية ضخمة لصالح من أعدوا هذه المواد خارج الأطر المؤسسية والإجراءات الرسمية، في حين تعاني هذه المؤسسات من نقص حاد في الموارد والميزانية، ويعاني العاملون فيها من عدم الالتفات إلى جهودهم ومقترحاتهم بشأن تطوير أداء الإعلام الرسمي، وإنتاج مواد تخدم الشرعية في الأزمنة والحرب التي تخوضها لاستعادة الدولة.

## ضيق المساحة وانحسار الأفق

الإعلام اليمني في عهد الانقلاب والحرب

وإذ يتجاهل الإعلام الرسمي تاريخ الأغنية الوطنية وأدبيات الهوية الوطنية وشعاراتها لصالح مواد مرتجلة تحمل سمات طائفية وقيم قبل وطنية؛ فإنه يعمد إلى الشخصنة وتقديس شخصيات قيادية في الشرعية ودول التحالف العربي على حساب رمزية الدولة وتضحيات اليمنيين من الجيش الوطني والمقاومة الشعبية في الجبهات والميادين، ويتعمد نقل أصوات محدودة في جبهة مواجهة الانقلاب، وليس كامل الصوت الوطني.

ويتورط الإعلام الرسمي في خطاب لا وطني، حيث تتسرب أحياناً مفردات تصف الحوثيين بـ«الروافض، المجوس، الشيعة، أعداء الله، أعداء الإسلام».

## انعدام الاستقلالية وسقوط المهنية

تعرف استقلالية الإعلام بأنها «عدم الخضوع لسلطة الدولة»، إلا أن هذا التعريف لا يبدو كافياً، فهناك أكثر من سلطة موجهة يمكن أن يخضع لها الإعلام، أو وقوعه تحت أي تأثير مالي أو سياسي أو غير ذلك، «فصورة العالم التي تقدم لعامة الجمهور أبعد ما تكون عن الحقيقة، وحقيقة الأمر عادة ما يتم دفنها تحت طبقة وراء طبقة من الأكاذيب».<sup>(٤٤)</sup>

قد يكون التعريف الأشمل للاستقلالية يتمثل فيما تمّ الإجماع عليه في العام ١٩٩١ في إحدى حلقات اليونسكو بعنوان: «تعزيز استقلالية الإعلام وتعددية الصحافة الإفريقية»، حيث تمّ الاتفاق على أن الصحافة المستقلة هي «تلك التي تستقل عن السيطرة الحكومية أو السياسية أو الاقتصادية، أو عن سيطرة المواد والمعدات اللازمة لإنتاج ونشر الصحف والمجلات والدوريات»، وأن التعددية تعني «إنهاء الاحتكارات من أي نوع، والقابلية لوجود أكبر عدد ممكن من الصحف والمجلات والدوريات، بما يعكس أكبر نطاق ممكن من الآراء السائدة داخل المجتمع».<sup>(٤٥)</sup>

وعلى ضوء هذا التعريف؛ فإن الإعلام اليمني لم يصل إلى الحصول على الاستقلالية التامة طوال تاريخه، حيث لم تتوفر شروط الاستقلالية الكاملة لدى أي وسيلة إعلام يمنية منذ بدء الصحافة في اليمن، كون هذه الشروط صعبة التوفر بالكامل، ولم تكن أية وسيلة إعلام يمنية لتحصل على كامل هذه الشروط؛ فوسائل الإعلام غير الرسمية إما حزبية أو مملوكة لأفراد أو مؤسسات، وهذا يعني أن الحزبية غير مستقلة كونها موجهة بسياسات الأحزاب التي تمتلكها، أما المملوكة للأفراد فهي بحاجة مؤكدة إلى التمويل المباشر من أطراف وجهات سياسية، أو غير المباشر عبر الحصول على الإعلانات، ولأن البيئة السياسية في

اليمن كانت محكومة بنظام حكم ديكتاتوري عصبوي يزعم تمثّل الديمقراطية؛ فإنه لا يمكن القول إن وسائل الإعلام التي تمكنت من الحصول على موارد مالية عبر الإعلانات التجارية مستقلة بشكل تام، فكبريات البيوت التجارية لديها ميول سياسية، وتضطر إلى الرضوخ لإملاءات ورغبات النظام الحكام ورموزه لتجنب الابتزاز أو الإيذاء.

في البلدان التي لا تشهد تجارب ديمقراطية؛ يندر نشوء الإعلام المستقل الذي لا يتبع أطرافاً وجهات سياسية، ويندر أن يستمر عطائه في مراحل الصراعات والاستقطابات الحادة، وإذا ما حدث وحقق هذين الأمرين، فإن تأثيره في المجتمعات يكون ضئيلاً ومحدوداً، لأن المجتمعات نفسها تنقسم وتخضع لحالات الصراعات والاستقطابات الحاصلة، وتتبقى فئات قليلة لا تستجيب لحالات الفرز القائمة، إضافة إلى أن هذا النوع من الإعلام يصبح محل اتهام وتشكيك من قبل كافة أطراف النزاع والاستقطاب.<sup>(٤٦)</sup>

تنتفي الاستقلالية تماماً عقب حدوث الانقلابات، فبالإضافة إلى أن الانقلابيين سيطروا على المشهد العام وفرضوا عليه أجندتهم، وأغلقوا عشرات من وسائل الإعلام واعتقلوا أو طاردوا عشرات الصحفيين؛ فإنهم لجأوا إلى تمويل وإنشاء عدد من الصحف والمجلات والدوريات، بعضها تابعة لهم بشكل صريح ومعلن مثل «صدى المسيرة»، والآخر موالية لهم من خلال المضمون، برغم إعلانها أنها مستقلة مثل صحيفة «لاء».

إلا أن الانقلاب لم يُحدث انقساماً مجتمعياً فحسب؛ بل أدى مباشرة إلى انقسام الإعلام اليمني بكامل وسائله ومؤسساته بين تأييد الشرعية والحركات الشعبية المناهضة للانقلاب من جهة، وتأييد الانقلاب نفسه، ولم يتبق سوى عدد محدود من وسائل الإعلام المستقلة وقفت على الحياد، «وفي إطار كل طرف ظهرت وسائل إعلام بأجندة تعتمد على التمويل المالي الذي تحصل عليها هذه الوسيلة أو تلك، والبعض منها يتبع أطرافاً وجهات محلية وأخرى تتبع أطرافاً

خارجية».<sup>(٤٧)</sup>

أجبرت أحداث الانقلاب والحرب عدداً غير محدود من وسائل الإعلام الحزبية والمملوكة للأفراد على الإغلاق من خلال ممارساتهم، ف«ما تعرضت له تلك الوسائل من انتهاكات ومصادرة من قبل الأطراف التي تنتصر على مدار الأزمة ومع اندلاع الحرب من إقفال محطات ومصادرة صحف وتوقيفها عن الإصدار، وهو الحال كذلك بالنسبة للمواقع الإلكترونية، وتعرضها للاختراق أو التوقيف؛ كل ذلك جعل الإعلام اليمني يفقد جمهوره ويعوض عنها بوسائل خارجية، أو بالوسائل التقليدية»<sup>(٤٨)</sup>، فالصحف الحزبية توقفت إما لاضطرار طواقمها للهروب من الاعتقال والتنكيل كصحيفة «الصحوة» التابعة للتجمع اليمني للإصلاح الذي اعتقل واختطف العديد من قياداته، والعشرات من أعضائه، وبينهم صحفيون، أو لمنعها من الطباعة بعد أن اضطرت للقبول باستمراريتها مؤقتاً كنوع من الرشوة للأحزاب لتقديم مواقف موالية للانقلاب كصحيفة «الثوري» التابعة للحزب الاشتراكي اليمني التي استمرت للصدور بعد الانقلاب وخلال الحرب حتى ينس الانقلابيون من تأييدها لانقلابهم فأوقفوا طباعتها.

واضطرت عدد من الصحف إلى الإغلاق، أما المواقع الإخبارية؛ فقد انتقل طواقم أغلب تلك التي تعمل من مناطق تحت سيطرة الانقلابيين إلى خارج البلاد أو مناطق غير خاضعة لهم، أو العمل خفية في مناطق تحت سيطرتهم، وكل ذلك أدى إلى «خفوت وتراجع لوسائل الإعلام المستقلة والأهلية التي وجدت نفسها أمام تحديات كبيرة، تتمثل في انهيار سوق الإعلان، وارتفاع تكاليف الطباعة والتوزيع والنققات التشغيلية الأخرى، لاسيما مع انعدام المشتقات النفطية والخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والطاقة، ناهيك عن تعرضها لمضايقات نظراً لتوجهها المحايد»<sup>(٤٩)</sup>، وما يزال الكثير من الصحفيين يعملون في مناطق خارج سيطرة الانقلابيين متخذين الحيطة والحذر خوفاً من تنظيمات إرهابية، كما كان عليه الحال في حضرموت قبل تحريرها من القاعدة، أو كما يجري في عدن وتعز

حالياً.

أصبح الإنسان اليمني ومعاناته تحت وطأة الحرب آخر اهتمامات وسائل الإعلام اليمنية بمختلف توجهاتها وولاءاتها، حيث انشغلت بتقديم خطاب الأطراف التي تمويلها وتديرها، وجعلت الأوضاع الإنسانية التي تسببت بها الحرب في الهامش، ولا يتم تناولها بدون استغلال سياسي حاد، وتحميل الخصوم أسبابها وتداعياتها، و«تم تسخيرها لتحقيق أهداف سياسية فقط. واستفادت أطراف الصراع من تفاقم تلك الأزمات الإنسانية لتحميل الطرف الآخر المسؤولية عمّا يحدث، وهنا تعرض الإنسان اليمني لعملية ابتزاز واضح على حساب صحته وغذائه والخدمات بشكل عام»<sup>(٥٠)</sup>.

وظّف كل طرف وسائل الإعلام الموالية له لخدمة دعايته ومشروعه واستقطاب الجموع لصالحه، وإزاء ذلك غابت «القضايا الحيوية وذات الأولوية لدى المجتمع اليمني عن تناولات وسائل الإعلام»، و«تحولت كثير من وسائل الاعلام من أداة مهنية لنقل المعلومات إلى وسيلة للتحريض، والعمل على تكريس العنف والكراهية في المجتمع»، وعمدت إلى «تكرار التناولات الإعلامية علي شكل حملات موجهة تتسم بالرتابة واستخدام نفس المصطلحات وطريقة العرض» و«غاب عن الأداء الإعلامي لتلك الوسائل التحليل الموضوعي للأحداث وعرض التطورات الميدانية بصورة محايدة»<sup>(٥١)</sup>.

يشير خبراء إعلاميون إلى أن الصحفيون اليمنيون يرتكبون أخطاء كثيرة خلال الحرب وتغطية أحداثها، مثل:

«- المساهمة في بثّ خطاب الكراهية إما عن وعي أو عن عدم وعي.

- عدم التحقق الدقيق من المصادر والاكتفاء بتناول شائعات.

– استخدام لغة طائفيه تساهم في تأجيج الصراع الحالي.

– الانحياز عند صياغة وتحرير الأخبار.

– نقل نمط واحد من المعلومة دون التنويع بين وجهات النظر.<sup>(٥٢)</sup>

ورأى هؤلاء الخبراء أن الإعلام اليمني جزء من المشكلة، مشيرين إلى أسباب ذلك:

«تبعية وسائل الإعلام الحالية يقابله ضعف المؤسسات الداعمة للحريات الاعلامية التي تمكن وسائل الإعلام من لعب دور مستقل في تغطية الأحداث.

–عدم وجود وسائل إعلامية مستقلة ومحيدة.<sup>(٥٣)</sup>



## الحرية الإعلامية في عهدة الانقلاب والحرب<sup>(٥٤)</sup>

لم يكن حكم الإعدام الذي أصدرته المحكمة الجزائية التي يديرها الانقلابيون ضد الصحفي يحيى الجببهي تطوراً نوعياً في انتهاكات حرية الصحافة والإعلام وحرية الرأي والتعبير، بل كان محاولة لشرعنة الانتهاكات التي وقعت بحق الخصوم المعارضين والإعلام والإعلاميين منذ الـ ١٢ سبتمبر ٢٠١٤<sup>(٥٥)</sup>، فقد قُتل فعلياً أكثر من عشرة صحفيين، وأعدم صحفيان في مدينة ذمار باحتجازهما في موقع مستهدف من طيران التحالف العربي عمداً، بعد اختطافهما واتهامهما بإعطاء التحالف العربي معلومات عن هذه المواقع.

تصاعدت انتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والصحافة في اليمن منذ حدوث الانقلاب في سبتمبر ٢٠١٤ لتشهد البلاد أكبر حملات القمع والمصادرة في تاريخها، وتعددت الانتهاكات من الاعتقال والاعتداء والتعذيب والقتل والإخفاء القسري، والتهديد والملاحقة، وإعلان قوائم مطلوبين للاعتقال والمحاكمة، والقتل وإغلاق المؤسسات الإعلامية أو مصادرتها ونهب ممتلكاتها ومحتويات مكاتبها، والاستيلاء على المؤسسات العامة منها، وتجييرها لصالح تحالف الانقلاب المكون من جماعة الحوثيين والرئيس المعزول علي عبد الله صالح وأنصاره.

وطالت الانتهاكات كافة المؤسسات الصحفية والإعلامية الأهلية والحزبية، والقنوات والإذاعات المستقلة، وتعرض عدد من الصحفيين والمصورين والمراسلين للاستهداف بنيران قناصة الانقلابيين، وقُتل ما لا يقل عن ثلاثة مصورين في مدينة تعز، في حين تم ما يزيد عن ١٨٠ موقعاً إلكترونياً، ومنع اليمنيين من استخدامها، ووصل الأمر حد اختطاف الأفراد ومعاقتهم على خلفية كتاباتهم في مواقع التواصل الاجتماعية.

وبحسب تقرير لمركز الدراسات والاعلام الاقتصادي؛ فقد أدى تراجع الحريات الإعلامية في اليمن بشكل عام، إلى فقدان أكثر من ٣٥٠ صحفياً وعمالاً في مجال الإعلام عملهم، إما بسبب إيقافهم عن العمل، أو مصادرة الصحف، وإغلاق المقار، ووقف البث التلفزيوني والإذاعي.

لم تنحصر الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية علي مناطق سيطرة الحوثيين، بل شهدت المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية والمقاومة الشعبية انتهاكات متعددة للحريات الإعلامية تتملي في الاعتقال والخطف والتهديد وغيرها من الممارسات، كما قُتل عدد من الإعلاميين اليمنيين نتيجة لقصف طيران قوات التحالف العربي في بعض المناطق اليمنية.

ورصدت نقابة الصحفيين اليمنيين ٣١٩ حالة انتهاك خلال العام ٢٠١٥ الذي شهد بدء التدخل العسكري لدول التحالف العربي لإنهاء الانقلاب في اليمن بقيادة المملكة العربي السعودية، موثقة مقتل ١٠ صحفيين في ذلك العام، وقالت النقابة إن الحوثيين ارتكبوا ٢٥٠ حالة انتهاك ذلك العام، وقيدت ٢٣ حالة انتهاك قامت بها جهات مجهولة، و١٧ حالة نفذتها الأجهزة الأمنية الشرعية والمسلحون الموالون لها، و١٠ حالات نفذها تنظيم القاعدة، مقابل ٩ حالات للتحالف العربي، ونسبت خمس حالات لفصائل المقاومة الشعبية في عدن (خمس حالات)، ومثلها لتنفيذيين محسوبين على الرئيس اليمني السابق.

وفرت الانتهاكات الموجهة ضد الإعلام والإعلاميين ووسائل الإعلام مادة ثرية للعديد من المنظمات والجهات داخل وخارج البلد، حتى أن منظمة «مراسلون بلا حدود» وضعت الحوثيين في المركز الثاني بعد تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في استهداف الصحفيين نهاية العام ٢٠١٥، لتعود بعد عام كامل، وتشير في تقريرها الأخير أن الانتهاكات المرتكبة على أيدي «الحوثيين» أثرت بشكل حاسم في ترتيب اليمن على جدول التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام الجاري ٢٠١٦، حيث احتل اليمن المركز ١٧٠ من أصل ١٨٠ دولة، حيث

الانتهاكات ضد الصحافة في اليمن لا تعد ولا تحصى منذ سيطرة الحوثيين على صنعاء وأجزاء واسعة من البلاد. وتحتجز مليشيات الانقلاب ما لا يقل عن ١٨ من الصحفيين والمعاونين العاملين كرهائن.<sup>(٥٦)</sup>

وأحالت المنظمة أسباب الانتهاكات إلى تحريض زعيم الحركة الحوثية عبد الملك الحوثي الذي أعلن حرباً مفتوحة على الإعلاميين، بخطاباته المليئة بالكراهية والتحريض على استهداف الصحفيين والمثقفين في اليمن.

ومن ضمن التطورات النوعية في الانتهاكات الموجهة للصحفيين إضافة إلى القتل، هناك التعذيب النفسي والجسدي، والذي أدى إلى إصابة أحد الصحفيين إصابات بالغة، وعدم قدرته على الحركة.<sup>(٥٧)</sup>

بلغ عدد الصحفيين الذين قُتلوا خلال الأعوام الثلاثة ٢٩ صحفياً، و٢٢ حالة قتل.<sup>(٥٨)</sup>

## خاتمة

من المؤكد أن الحديث عن حماية الإعلام ووسائله في فترات الحروب والصراعات؛ تختلف جذرياً عن حماية حرياته خلال فترات الاستقرار أو السلام أو اللا حرب، وهذا أمر يحتاج بحثاً بمفرده.

ولأن الإعلام في زمن الصراعات والحروب هو إعلام موجه بالضرورة؛ فإن الحاجة تبقى قائمة لإعلام موضوعي يهتم بالإنسان وحاجاته ومعاناته خلال الحرب، ويكشف عن كافة الانتهاكات التي تطاله خلال الحرب إما بشكل مباشر، أو من خلال آثار الحرب المختلفة، وأن يعمل على تحييد قضايا الانتهاكات خارج سياق الصراعات السياسية العسكرية والابتزاز والتوظيف اللا أخلاقي.

وتحتاج وسائل الإعلام بيئة عمل وأدوات ممارسة تمكنها من أداء دور إيجابي، وحيث أنه من الصعب على وسائل إعلام فقيرة مادياً، وتمتلك أفراداً فقراء مهنيّاً، وتنتهج وسائل وأدوات عمل قديمة ومستهلكة، أو تتعاطى طرائق عمل مستهلكة وقديمة بما تحمله من إرث سلبي ومدمر؛ فإن على القائمين على الإعلام، وعلى الصحفيين والإعلاميين والأطراف المعنية بقضايا الإعلام العمل من أجل توفير الحد الأدنى من البيئة المناسبة لإمكانية وجود إعلام يحظى بالموضوعية، ويتسلح بالمهنية الأخلاقية والإنسانية في تغطية قضايا الإنسان وحاجاته، والبحث عن تمويل اقتصادي غير مشروط، وإصلاح البنيات التحتية، وتوفير فرص التدريب وبناء

قدرات الكوادر الإعلامية لرفع مستوى الأداء المهني للصحفيين.

وينبغي على الإعلام الانضواء ضمن الحركات المجتمعية الباحثة عن العدالة، ودعم حق المجتمع في الدفاع عن كرامته وحقوقه، والتعبير عن ذاته المقاومة للاستلاب والاستبداد، والمساهمة في تكوين ضميره وقيمه، وصون السلم والأمن، وتوثيق عُرى التعاون بين فئاته ومكوناته عن طريق التربية والثقافة لضمان احترام الجميع للعدالة والقانون وحقوق الإنسان.

وعلى الإعلام دعم السلام كحق أساسي لكافة المواطنين من مختلف فئات المجتمع وبسائر وسائل الحوار، ومن خلال تشجيع الاستثمارات الخارجية والمشاريع التنموية وخدمة البنيات الأساسية.

ويتطلب الوضع الحالي إجراء دراسة دقيقة حول حاجة الإعلام إلى طرائق عمل تدفع باتجاه تحقيق العدالة للجميع، وبناء السلام، وتبني خطط لمواجهة التطرف الذي تقدمه وسائل الإعلام، وإنشاء هيئة للرقابة على المحتوى المتطرف، ومناهضة وسائل الإعلام التي تحض على التطرف والكراهية، وحجز مساحات إعلامية حول السلام والتعايش والتسامح مع الآخر.

## الهوامش:

(١) يعدُّ استيلاء الحوثيين على السلطة بمثابة الانقلاب، وفقاً لأبسط تعريفات الانقلاب، حيث يصفه معجم المعاني بأنه «تغييرٌ مفاجئٌ في نظام الحكم يقوم به في العادة بعضُ رجال الجيش»، وفي اليمن تواطأ رجال الجيش مع ميليشيات جماعة مسلحة، وسلموا السلطات ومؤسسات الدولة لجماعة الحوثيين، ومن تعريفات الانقلاب أنه:

– هو إسقاط الحكومة أو رأس الدولة بواسطة مجموعة من الأفراد (غالبا العسكريين)، واستبدالها بسلطة أخرى مدنية أو عسكرية هو قيام فئة من المجتمع بسلب الحاكم الزمني للبلاد سلطته او بعض سلطته عن طريق القهر والاجبار هو التسرب المفاجئ للحكومة، عادة من قبل مجموعة صغيرة من الدولة القائمة عادة العسكر وذلك لإسقاط الحكومة القائمة واستبدالها مع هيئة أخرى، مدنية أو عسكرية.

– ويبدو التعريف الثاني مناسباً لوصف استيلاء الحوثيين على السلطة في اليمن، «وفي القرن العشرين، وبالتحديد عام ١٩٣٠ قام الايطالي كورزيو مالابارتي بتأليف كتابه في علم السياسة بعنوان تقنيات الانقلاب (Tecnica del colpo di Stato) عمم فيه مصطلح انقلاب بمعناه المعاصر، وذكر أن الانقلاب لا يحتوى الشق العسكري فقط؛ بل يشمل أشكال مدنية.

» [/https://egyptcoups.wordpress.com/meaning/](https://egyptcoups.wordpress.com/meaning/)

[/https://egyptcoups.wordpress.com/meaning/](https://egyptcoups.wordpress.com/meaning/)

– ووصف مجلس التعاون الخليجي في الـ ٢٢ من يناير ٢٠١٥ هجوم الحوثيين على مؤسسة الرئاسة ومنزل الرئيس ووضعه ورئيس حكومته وأفرادها رهن الإقامة الجبرية بالانقلاب، وجاء قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ لينص على ضرورة عودة الأوضاع إلى ما قبل تلك الأحداث والتوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية، ما يعني ضمناً أن استيلاء الحوثيين على السلطة انقلاباً.

(٢) قادري أحمد حيدر- الثورة، والثورة المضادة في اليمن.. قراءة فكرية، سياسية، تاريخية- موقع

شفاف الشرق الأوسط:

<http://middleeasttransparent.com/ar/>

[www.middleeasttransparent.com/ar/](http://www.middleeasttransparent.com/ar/)

[www.middleeasttransparent.com/ar/](http://www.middleeasttransparent.com/ar/)

-A٩٪AF٪D٨٪D٨٪A٧٪D٨٪B٦٪D٨٪٨٥٪D٩٪٨٤٪D٩٪A٧٪  
-٨٦٪D٩٪٨٥٪٨A٪D٩٪D٩٪٨٤٪D٩٪A٧٪٨A-٪D٨٪D٩٪٨١٪D٩٪  
/A١٪D٨٪A٧٪D٨٪B١٪D٨٪٨٢٪D٩٪

(٣) محمد عبد الغني هلال، سيكولوجية وسوسيولوجية السلطة، مركز تطوير الأداء والتنمية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٢، ص ٦٠

(٤) نعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، ترجمة: أميمة عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ص ٢٠

(٥) أحمد الضياني، تقرير، الاعلام الرسمي اليمني من سيطرة صالح إلى قبضة الحوثيين،

موقع «أرب برس»: [http://marebpress.net/mobile/news\\_details.php?sid=١٠٦٩٦٤](http://marebpress.net/mobile/news_details.php?sid=١٠٦٩٦٤)

(٦) مجموعة مؤلفين، الإعلام في اليمن «البنية، البيئة، الأداء»، مركز التدريب الإعلامي والتنمية،

صنعاء، ٢٠١٤. (مجموعة مؤلفين- الإعلام في اليمن «البنية.. البيئة.. الأداء» مرجع سابق، ص ٢١

(٧) الإعلام في العالم العربي بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة» مجموعة مؤلفين. مركز القاهرة

لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح، القاهرة، ص ١٥ (١) <http://www.al-٧٤٨٢٨=tagheer.com/news.php?id>

(٨) الدكتور محمد ماهر قابيل- نقلا عن- سلوى زيتون- ماذا يسيطر أي انقلاب عسكري على

إعلام الدولة أولاً؟.

HYPERLINK «[https://www.sasapost.com/why-dominated-](https://www.sasapost.com/why-dominated-military-coup-on-state-media)

<https://www.sasapost.com/why-dominated-military-coup-on-state-media>»

(٩) الدكتور محمد حسين- نقلاً عن المرجع السابق

(١٠) وليد الشيخ- نقلاً عن المرجع السابق

(١١) الدكتور محمد ماهر قابيل- نقلاً عن المرجع السابق

(١٢) محمد فرحان وآخرون، دراسة تقييم الأداء المهني لوسائل الاعلام المرئية في اليمن، مركز

الدراسات والاعلام الاقتصادي، صنعاء ٢٠١٧، ص ١٣

(١٣) المرجع السابق- ص ١٣

(١٤) تجاهلت قناة «آزال» غالبية الأحداث منذ انطلاق عاصفة الحزم، وحصرت بثها على برامج ترفيهية، أما قناة «السعيدة»، فقد حاولت تغطية الأحداث وبث برامج حوارية حولها بشكل مهني، إلا أنها لم اضطرت إلى إيقاف كل هذا لاحقاً والاكتفاء ببرامج ترفيهية، قبل أن تعود بعد عام تقريباً إلى بث برامج حوارية وإخبارية حول الأحداث السياسية بالموازنة بين مختلف الأطراف، وبسبب ذلك تعرضت للإغلاق واعتقال القائمين عليها من قبل سلطات الانقلاب في صنعاء.

(١٥) ستيف ميتكاف، وسائل الإعلام اليمينية: تشابهت الأسماء وانقسم الولاء،

قسم المتابعة الإعلامية-بي.بي.سي [http://www.bbc.com/arabic/yemen\\_media\\_divisio\\_١٥٠٦٠٢/٠٦/٢٠١٥/middleeast](http://www.bbc.com/arabic/yemen_media_divisio_١٥٠٦٠٢/٠٦/٢٠١٥/middleeast)

(١٦) عاودت الصدور في نوفمبر ٢٠١٦، وتوقفت في أبريل ٢٠١٧

(١٧) قادري أحمد حيدر- مرجع سابق

(١٨) منصور المنتصر، خبير وباحث إعلامي، مقابلة خاصة لصالح هذه الدراسة.

(١٩) حسام ميرو، الأيديولوجيا وصناعة العدو في الصراع السوري، موقع جيرون

<http://www.geroun.net/archives> «<http://www.geroun.net/archives>» <http://www.geroun.net/archives>

(٢٠) معن دماج- محاضرة في مقر التجمع الوندوي اليمني، سبتمبر ٢٠١٤. ذكر فيها أن

الحوثيين وصالح نكلوا بمعارضيتهم ومخالفيتهم داخل هذه الحاضنة الشعبية، باعتبارهم متواطئون خونة للجماعة والطائفة والمنطقة، بعد أن حاولوا تصوير الصراع باعتباره طائفيًا ومناطقياً، وأن أبناء المحافظات الأخرى يحاولون إقصاؤهم وحرمانهم من السلطة والثروة.

(٢١) حسام ميرو- مرجع سابق.

(٢٢)

٨A%D%D٩٪٨٥٪http://www.alarab.co.uk/article/٪D٩٪  
٪٨٦٪D٩٪٨٨٪D٩٪A٧٪D٨٪٨٨٪D٩٪A٧٪٨A٪D٨٪AF٪D٩٪٨  
٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪/٦٠٣٧٧/٨٦٪٨A٪D٩٪D٩٪A٧٪D٨٪٨٤٪D٩  
AA٪D٩-٪D٨٪B٤٪٨A٪D٨٪D٩٪-٨٦٪D٩٪٨٥٪٨A٪D٩٪D٩٪  
-٨٥٪D٩٪A٧٪D٨٪٨٤٪D٩٪B٩٪D٨٪A٥٪٨A-٪D٨٪D٩٪٨٣٪  
٨A-٪AB٪D٩٪D٨٪٨٨٪AD٪D٩٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪



A٧٪D٨٪-٨٥٪D٩٪٨٥٪D٩٪A٣٪D٨٪٨٤٪D٩٪٨٤٪٪D٩  
A-٪AF٪D٨٪AD٪D٨٪AA٪D٨٪D٨٪٨٥٪D٩٪٨٤٪D٩٪  
٪A٦٪D٨٪A٧٪D٨٪B٧٪D٨٪-A٨٪D٨٪A٨٪D٨٪B٣٪D٨٪A٨٪D٨٪-٩  
http://www.alarab.co.uk/arti«٨٧٪AA٪D٩٪٨A٪D٨٪D٩٪٨١٪D٩  
٪A٧٪D٨٪٨٨٪D٩٪A٧٪٨A٪D٨٪AF٪D٩٪٨A٪D٨٪D٩٪٨٥٪cle٪٪D٩  
A٧٪D٨٪/٦٠٣٧٧/٨٦٪٨A٪D٩٪D٩٪A٧٪D٨٪٨٤٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨٨٪D٩  
AA٪D٩-٪D٨٪B٤٪٨A٪D٨٪D٩٪-٨٦٪D٩٪٨٥٪٨A٪D٩٪D٩٪٨٤٪D٩٪  
-٨٥٪D٩٪A٧٪D٨٪٨٤٪D٩٪B٩٪D٨٪A٥٪٨A-٪D٨٪D٩٪٨٣٪  
٨A-٪AB٪D٩٪D٨٪٨٨٪AD٪D٩٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪  
D٪٨٥٪D٩٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪-٨٥٪D٩٪٨٥٪D٩٪A٣٪D٨٪٨٤٪D٩٪٨٤٪٪D٩  
-A٨٪D٨٪A٨٪D٨٪B٣٪D٨٪A٨٪D٨٪-A٩٪AF٪D٨٪AD٪D٨٪AA٪D٨٪٨  
٨٧٪AA٪D٩٪٨A٪D٨٪D٩٪٨١٪D٩٪A٦٪D٨٪A٧٪D٨٪B٧٪D٨٪

(٢٣) المرجع السابق

(٢٤)

http://almasdaronline.«٨٧٠١٤/http://almasdaronline.com/article»

/com/article

HYPERLINK (٢٥) سلمان العماري- الخطاب الإعلامي الحوثي.. رؤية نقدية (٢-٢):

٢١٦٥/https://islamonline.net«٢١٦٥/https://islamonline.net

(٢٦) المرجع السابق.

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) المرجع السابق

(٣٠) المرجع السابق

(٣١) المرجع السابق

(٣٢) المرجع السابق

(٣٣) محمد الرجوي- «المتارس» الإعلامية للحرب في اليمن (تحليل):

[http://www.yemenmonitor.com/Manage/Archive/  
:D٩:A٧:D٨:/١٠/userid/١٣٣٠٧/ArticleID/٩٠٥/ArtMID  
/:A٧:D٨:-B٣:D٨:B١:D٨:A٧:AA:D٨:D٨:٨٥%D٩:٨٤  
٨%D٩:٨٥%D٩:A٧:D٨:٨٤%D٩:B٩:D٨:A٥%D٨:٨٤%D٩  
-A٨:D٨:B١:AD:D٨:D٨:٨٤%D٩:٨٤%D٩:-A٩:A%D٨  
-٨٦%D٩:٨٥:٨A%D٩:D٩:٨٤%D٩:A٧:٨A-D٨:D٩:٨١%D٩:  
٨٤:٨A%D٩:D٩:٨٤:AD%D٩:AA:D٨:D٨/](http://www.yemenmonitor.com/Manage/Archive/:D٩:A٧:D٨:/١٠/userid/١٣٣٠٧/ArticleID/٩٠٥/ArtMID/:A٧:D٨:-B٣:D٨:B١:D٨:A٧:AA:D٨:D٨:٨٥%D٩:٨٤٨%D٩:٨٥%D٩:A٧:D٨:٨٤%D٩:B٩:D٨:A٥%D٨:٨٤%D٩-A٨:D٨:B١:AD:D٨:D٨:٨٤%D٩:٨٤%D٩:-A٩:A%D٨-٨٦%D٩:٨٥:٨A%D٩:D٩:٨٤%D٩:A٧:٨A-D٨:D٩:٨١%D٩:٨٤:٨A%D٩:D٩:٨٤:AD%D٩:AA:D٨:D٨/)

(٣٤) نعوم تشومسكي - مرجع سابق ص ٢٤

(٣٥) بحسب مقابلات مع مسؤولين في وزارة الإعلام لصالح هذه الدراسة.

(٣٦) تشهد وزارة الإعلام تضخماً في المناصب، حيث هناك الكثير من الوكلاء والوكلاء المساعدين ومدراء القطاعات بدون مهام حقيقية في ظل افتقار الوزارة للموارد والإمكانيات، وعدم قدرة المؤسسات الإعلامية على التطور ومواكبة الأحداث، إضافة إلى عدد العاملين القليل في هذه المؤسسات، ومحدودية انتشارها.

(٣٧) نقلاً عن خبراء إعلاميين لم يذكرهم، تقرير صحفي.

(٣٨)

[http://mosnad.com/\(\(٢٤٦٩٩=http://mosnad.com/news.php?id  
\(\(٢٤٦٩٩=news.php?id](http://mosnad.com/((٢٤٦٩٩=http://mosnad.com/news.php?id((٢٤٦٩٩=news.php?id)

(٣٩) المرجع السابق

(٤٠) مقابلات شخصية مع موظفين وعاملين في الإعلام الرسمي، فضلوا حجب أسمائهم.

(٤١) منصور المنتصر - مرجع سابق

(٤٢) المرجع السابق

(٤٣) المرجع السابق

(٤٤) تشومسكي - مرجع سابق ص ٢٠

(٤٥) اليوم العالمي لحرية الصحافة: إعلان وندهورك:

windhoek./٢٠٠٨/http://www.un.org/arabic/events/pressday»  
windhoek.shtml/٢٠٠٨/shtml, www.un.org/arabic/events/pressday

(٤٦) وضاح الجليل - ورقة عمل حول دور الإعلام في دعم المرحلة الانتقالية، مقدمة إلى مؤتمر

نتائج الحوار الوطني والمسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، مؤسسة تنمية المجتمعات المحلية (أكتوبر ٢٠١٣).

(٤٧) محمد فرحان وآخرون، مرجع سابق ص ١٣.

(٤٨) منصور المنتصر— مرجع سابق

(٤٩) محمد فرحان وآخرون، مرجع سابق ص ١٣.

(٥٠) منصور المنتصر— مرجع سابق

(٥١) محمد فرحان وآخرون، مرجع سابق، ص ١٣

(٥٢) المرجع السابق.

(٥٣) المرجع السابق

(٥٤) تتضمن هذه الفقرة معلومات وأرقام وبيانات متفاوتة، حيث أن الانتهاكات التي واجهها

الإعلام والإعلاميون ووسائل الإعلام في اليمن، وفرت مادة غزيرة لمختلف المنظمات والجهات المحلية

والدولية، ولم تتفق هذه الجهات على أرقام أو بيانات أو معلومات ثابتة، وذلك بسبب جسامته

الانتهاكات وتعددتها، واختلاف معايير الرصد من منظمة إلى أخرى، إضافة إلى اختلاف معايير تعريف

الصحفي والإعلاميين

(٥٥)

<https://alsahwa-yemen.net/p-٦٠٣٤>.

(٥٦) تتفاوت الأرقام والإحصائيات من منظمة إلى أخرى، وذلك حسب تصنيف وتعريف العمل

الصحفي، وبحسب العمل الذي يؤديه الصحفي، والجهة التي يعمل لها واعتبارات أخرى، بعض

الجهات لا تتعامل مع المصور كصحفي، وأخرى لا تعترف إلا بالصحفي العامل لدى جهة، وبعضها لا

تعترف بمن لا يحمل عضوية نقابة الصحفيين كصحفي.

(٥٧) الصحفي هو عبد الخالق عمران بحسب مرصد الانتهاكات للحريات الإعلامية التابع لمركز

الدراسات والاعلام الاقتصادي

(٥٨) ذكرت دراسة تقييم الأداء المهني لوسائل الاعلام المرئية في اليمن - صادرة عن مركز

الدراسات والاعلام الاقتصادي مقتل ٤ صحفياً، وبعد صدورهما بأسابيع قُتِل ثلاثة مصورين في تعز

بقصف مدفعي من مليشيا الحوثي وصالح التي تحاصر المدينة، وذلك أثناء عملهم في تصوير القصف

العشوائي على الأحياء السكنية.